

سياسة التعطيل في الانتخابات الرئاسية اللبنانية

مقدمة

منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق للجمهورية اللبنانية ميشال عون في ٣١ تشرين الاول ٢٠٢٢ والمؤسسات الدستورية في لبنان من دون رئيس جديد للجمهورية يبدأ مسار اصلاحي تحتاجه البلاد التي تمرّ بثالث أسوأ أزمة اقتصادية عرفها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر (بحسب البنك الدولي).^١ قبل الدخول في اسباب الفراغ الرئاسي الحالي لا بد من القيام بمراجعة بسيطة لتطوّر الاحداث في لبنان في السنوات السابقة وقد يساعدنا ذلك في توصيف اسباب الفراغ الرئاسي وأدواته.



الخلفية

بعد انسحاب جيش الاحتلال السوري من لبنان في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥ عقب ثورة الارز في ١٤ آذار ٢٠٠٥ والتي أتت بعد اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، بدأ حزب الله في الجلوس تدريجياً مكان الاحتلال واضعا امامه هدف ضرب المعارضة والانتقاض عليها بشتى الوسائل لما تمثله من تأييد شعبي عابر للطوائف ساهم بكسر سوريا في لبنان وقد عبر عنها بشكل صريح الوزير محمد شطح الذي اغتيل عام ٢٠١٣.^٢ سوريا التي دائما تلعب على الوتر الطائفي، بالنسبة لها لبنان لا يمكنه ان يحكم نفسه بنفسه بسبب الانقسام الطائفي الحاد.

قوى ٨ آذار فعلت كل شيء لإعادة الوضع في لبنان الى ما كان عليه ايام الاحتلال السوري ومن هنا قامت بكل مشيء من اجل الامساك بالسلطة انطلاقا من نفس الاكثريات النيابية في محطات انتخابية عديدة، ضرب الحكومات وتوازاناتها حيث فرضت هذه القوى منطق حكومات "الوحدة الوطنية" غير المنتجة ومعها منطق "الثلاث المعطل" لضمان اسقاط الحكومة في حال اتخذت قرارات جريئة كالقرارات التي اتخذتها حكومة فؤاد السنيورة عام ٢٠٠٨^٣ والتي تتعلق بشبكة الاتصالات التابعة لحزب الله وبتعيين بديل عن وفيق شقير في جهاز امن المطار وصولا الى فرض حكومة "اللون الواحد"^٤ التي تحكمت من خلالها بالسلطة التنفيذية.

بالإضافة الى ذلك، عملت قوى "الممانعة" على تعطيل الانتخابات الرئاسية لثلاث مرات بدأت مع انتهاء عهد الرئيس السابق إميل لحود عام ٢٠٠٧ (المُمدد له عام ٢٠٠٤) واستمرت حتى انتخاب العماد ميشال سليمان بعد اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨^٥ وبين نهاية عهد الرئيس السابق ميشال سليمان في ٢٠١٤ وبداية عهد الرئيس السابق ميشال عون عام ٢٠١٦ شغور وتعطيل ثاني.

منذ ٣١ تشرين الاول ٢٠٢٢ دخل لبنان في مرحلة الشغور الرئاسي الثالث، وفي المحصلة نرى انه بين العام ٢٠٠٥ والعام ٢٠٢٣ هناك حوالي ثلاث سنوات ونصف من الفراغ الرئاسي سببته هذه القوى بالتحديد عبر ضربها مفهوم الديمقراطية بتعطيلها نصاب جلسات انتخاب الرئيس واستعمال كل وسائل الضغط السياسي والامن لإخضاع معارضيه وفرض رأيها عليهم، والهدف ثابت: الاتيان برئيس خاضع وخانع لإملاءاتهم، رئيس يغطي حركتهم الخارجة عن القانون، وتجنبنا لأي تغيير يضعف حضورهم في الميدان والسلطة معا.

خطف قرار الدولة

تعطيل حزب الله وحلفاؤه للحياة السياسية عبر تخطيه الدستور والقانون والانتظام العام وضع لبنان في أزمة سياسية انعكست على اقتصاده وكل مقومات الحياة فيه^{vi}. فعلت قوى ٨ آذار كل ذلك بالتكافل والتضامن فيما بينها ولو كان لكل فريق من هذه القوى اهدافه الخاصة. فمثلا حزب الله يريد تأمين مصلحة ايران الاستراتيجية وحماية كل قنوات إيراداته غير الشرعية المتمثلة بالتهريب وتجارة الكبتاغون وقد أثبت ذلك تحقيق نشرته محطة الـ BBC البريطانية^{vii} مؤخرا عن تعاون بعض الشخصيات التابعة له مع الفرقة الرابعة في الجيش السوري وبعض الشخصيات المقربة من النظام السوري في هذا المجال بالإضافة الى اهداف أخرى تساعده في الإحكام على مقدرات البلاد ومرافقها العامة كالمطار والمرفأ... تعطيل الحياة السياسية او ومنع تطبيق القانون او بالحد الأقصى السيطرة على السلطات عبر فرض الحكم الذي يريحه ولا يؤثر على حركته المتعددة الاوجه يبقى هدفه الاساسي. حركة أمل (الحزب الذي يرأسه رئيس المجلس النيابي نبيه بري) تريد استمرارية حضورها في الادارة العامة والسلطة عبر وجود رئيسها في رئاسة المجلس النيابي، ناهيك عن التوازن التي تعمل على تثبيته في الصفقات المعلنة وغير المعلنة في كل القطاعات حفاظا على حصة جماعتها وكل تركيبتها في الادارة والحكم لذلك تسير استراتيجيا الى جانب حزب الله للمحافظة على نفسها بالحد الأدنى ولتحقق شيء جديد اذا استطاعت. التيار الوطني الحرّ يريد الموقع المسيحي الاول وقد حصل عليه مع رئاسة ميشال عون (التي سبقها سنتين ونصف من الفراغ الرئاسي) كما انتهج رئيس التيار جبران باسيل سياسة ابتلاع المواقع المسيحية تكريسا لحضوره ولتأمين استمراريته في الحكم، فهو لم يوفر فرصة في التوظيف والتشغيل وعقد الصفقات في قطاع فشل في ادارته مع فريقه خدمة اللبنانيين حتى وصلنا منذ سنة تقريبا الى صفر ساعة كهرباء في لبنان. والجدير بالذكر ان وزارة الخزانة الأميركية قد وضعت رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل على لائحة العقوبات بعد اتهامه بالفساد وفق^{viii} قانون "ماغنيتسكي".

جلسة انتخاب للتعطيل

إذا نحن امام شبكة مصالح ولو متباينة في التفاصيل الا انها متففة على المستوى الاستراتيجي وهدفها الكبير واحد: تعطيل الحياة السياسية حتى الوصول الى الطرف المناسب الذي يسمح لها الجلوس في السلطة لحماية مصالحها وتثبيت حضورها وكل ما حققته. وعندما يشعر فريق واحد من هذه القوى بأن مصالحه التي اتينا على ذكرها مهددة قد يتهدد استمرار هذا التحالف ولعلّ ما نراه اليوم من خلاف بين حزب الله والتيار الوطني الحر في ملف رئاسة الجمهورية خير دليل على ما نقول. ترشيح فرنجية يخدم حزب الله ولا يناسب باسيل والبدل المشترك غير موجود حتى اللحظة، لذلك نرى باسيل بتقاطع انتخابي مع المعارضة على اسم جهاد أزغور (وزير المال السابق ٢٠٠٥-٢٠٠٨ / مدير الشرق الاوسط الحالي في صندوق النقد الدولي)^{ix} ليخلق توازن بوجه ترشيح خصمه في السلطة سليمان فرنجية الذي بالوقت نفسه يتشارك معه أهمية دور حزب الله في ما يسمى "المقاومة والممانعة".

هدف الوصول الى السلطة لحماية المصالح تطلب في كثير من المحطات قدرة تعطيلية كبيرة احترفت قوى ٨ آذار القيام بها، ففي العلن كانت هذه القوى تطالب بشيء لحماية نفسها في المستتر وضمان استمرار تحقيق المصالح المذكورة انفا. من هنا مشت قوى ٨ آذار (حزب الله - حركة أمل - التيار الوطني - تيار المردة وغيرهم من القوى السياسية والشخصيات الحليفة) في مسار سياسي مشترك كان المراد منه وبصورة دائمة تحقيق ثلاثة اهداف تساعدهم على ابتلاع الحكم من اجل تحقيق مآربهم الخاصة:

١- ضرب الاكثريات النيابية في انتخابات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ - ٢٠٢٢. الوصول الى مجلس نيابي شبيه بمجلس العام ٢٠١٨ او القيام بكل ما يلزم للوصول الى النتائج التي وصلت اليها مع المجالس السابقة.

٢- تعطيل عمل الحكومات المناهضة لها والمنبثقة عن المجالس النيابية التي انتجت اكثريات مناهضة لها وصولا الى السيطرة بشكل كامل على السلطة التنفيذية.

٣- تعطيل الانتخابات الرئاسية بهدف ايصال رؤساء للجمهورية من فريقها السياسي (رئاسة ميشال عون - ترشيح سليمان فرنجية) او ربما القبول بأسوأ الاحوال برئيس رمادي ضعيف (لا حيثية شعبية له ولا موقف حازم من القضايا السيادية والاصلاحية).

الدعوة الى الحوار لكسب الوقت

عرض الاحداث هذه وتحديد خلفياتها السياسية يساعد المتابعين لملف اللبناني كثيراً في تحليل المشهد الرئاسي الحالي الذي يزداد "تأزماً". بعد دخول لبنان في الشغور الرئاسي مطلع تشرين الثاني ٢٠٢٢ أعلنت أكثرية قوى المعارضة عن تبني ترشيح النائب ميشال معوض لرئاسة الجمهورية وخاضت معه ١١ جلسة انتخابية كان مصيرها التعطيل وعدم الوصول الى استكمال نصاب جلسة الانتخاب عندما كانت قوى ٨ آذار تخرج دائماً من الدورة الثانية من كل جلسة وذلك لمنع الانتخاب عبر افقاد الدورات الانتخابية نصاب ثلثي عدد المجلس (٨٦ نائب)^x. بالمقابل وعند نهاية كل جلسة كانت قوى ٨ آذار تخرج امام الرأي العام اللبناني متحدثة عن ان ترشيح معوض هو للمناورة وتؤكد على ضرورة الحوار والتوافق لإنتاج رئيس. يمكن لاي مراقب ان يستنتج ان الدعوة للحوار هو للتعطيل على عدم التزام محور الممانعة بالإبقاء على جلسات الانتخاب التي تتطلب حضور نوابها لتأمين النصاب المطلوب من جهة ومن جهة أخرى للقول ان المشكلة "وطنية" ولا تتعلق بتطير النصاب وتعطيل الجلسات. بهذه الطريقة تنقل القوى نفسها الكرة الى ملعب آخر وهو ملعب طاولة الحوار حيث من المتوقع ان لا تصل القوى المتحاورة الى رئيس يرضي كل الافرقاء على الطاولة. بالتوازي لم يكن لهذه القوى نية التعطيل لاي مرشح في البداية. بعد عدة جلسات "معطلة" خرج اسم سليمان فرنجية الى العلن كمرشح تبناه الثنائي الشيعي وبعض النواب من اعوان قوى الممانعة وكان الحديث دائماً عن ضرورة التوافق والحوار لا على رئيس او اسم مشترك، بل كان الكلام: "ضرورة الحوار على اسم سليمان فرنجية فقط" كما اعتبر نائب امين عام حزب الله نعيم قاسم في ٢٣ نيسان ٢٠٢٣.^{xi}

في ٢٣ آذار الماضي دعى رئيس المجلس النيابي نبيه بري "الموارنة" (مركز رئاسة الجمهورية ماروني بحسب اتفاق الطائف) للاتفاق على اسم "منهم" لرئاسة الجمهورية وقال انهم جميعهم مستعدون للسير بهذا المرشح كونه منبثق عن الاجماع المسيحي^{xii}، وبالطبع فإن موقف بري هذا ينطلق من رهانه على عدم الاتفاق بين المسيحيين عامة والموارنة خاصة على اسم لمرشح مشترك والاثبات على ذلك انه وبعد ان توافقت كتلة الجمهورية القوية (حزب القوات اللبنانية)، كتلة لبنان القومي (التيار الوطني الحر)، كتلة الكتائب اللبنانية مع باقي اطراف المعارضة وأغلبية ساحقة من النواب المسيحيين على اسم "جهاد أزور"^{xiii} اعتبر برّي ومن يمثل من قوى الممانعة ان هذا الترشيح ترشيح للتحدي لا للإنقاذ. وبهذا التغيير في الموقف يثبت رئيس المجلس النيابي نبيه بري وحلفاؤه مرةً جديدة انهم غير جديين وتعطيليين في ملف الانتخابات الرئاسية.

الجلسة الأخيرة

هذا تماماً ما حصل في الجلسة رقم ١٢ حيث فُتحت الدورة الاولى ولم ينل اي مرشح ال ٨٦ صوت بحضور كامل النواب ما يستدعي دورة ثانية فيها أقله حضور ثلثي اعضاء المجلس عندها يمكن انتخاب رئيس بالأكثرية المطلقة اي ٦٥ صوت. وقبل الانتقال الى الدورة الثانية خرج نواب الثنائي الشيعي (٣٠ نائب) من قاعة المجلس ومعهم بعض النواب من حلفائهم لتطير النصاب واستكملت قوى التعطيل عملها التعطيلي في الانتخابات الرئاسية. (حصل جهاد ازور على ٥٩ صوت، سليمان فرنجية ٥١ صوت، زياد بارود ٦ اصوات، لبنان الجديد ٨ اصوات، جوزيف عون ١، ورقة ملغاة، ورقة ضائعة).

ⁱ World Bank, Lebanon Economic Monitor, Spring 2021: Lebanon Sinking, May 31, 2021

ⁱⁱ https://twitter.com/mohamad_chatah/status/416460602769670144?s=20

ⁱⁱⁱ تم الاعلان بشكل صريح عن تحرك قوى ٨ آذار وحلفاء حزب الله في الشارع لإسقاط حكومة الرئيس فؤاد السنيورة خلال مؤتمر للرئيس ميشال عون في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦

أدلة تربط نظام الأسد بتجارة المخدرات - <https://www.youtube.com/watch?v=I179iIAAvLQ>

^{iv} <https://www.reuters.com/article/lebanon-government-idUSL8N29Q2HY>

^v <https://www.nidaalwatan.com/article/72706-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%AD%D8%A9>

^{vi} <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-fall-2020>

^{vii} <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-66002450>

^{viii} <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm1177>

^{ix} تم اعلان ٣٢ نائباً معارضاً عن دعم ترشيح المسؤول في صندوق النقد الدولي الوزير السابق جهاد أزور لمنصب رئاسة الجمهورية وذلك خلال مؤتمر صحفي عقد في داره النائب ميشال معوض في ٣ حزيران ٢٠٢٣

^x غسان حجار، إفتقاد النصاب في انتخاب الرئيس جريمة، النهار، ٢-١٠-٢٠٢٢

^{xi} <https://twitter.com/shnaimkasssem/status/1650085496654114819?s=20>

^{xii} نقولا ناصيف، بري: المشكلة عند الموازنة.. وما أسمعته لا يُريحني، الاخبار، ٢٧-٤-٢٠٢٣

^{xiii} Beatrice Frahat, Meet Lebanon's Jihad Azour, Christian opposition candidate for president, Al-Monitor, June 6 2023